دراسة تحليلية لتطور سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010–2020

Analytical study of the development of government support policy in Algeria during the period 2010-2020

د.زروقي فاطمة الزهراء

[1] المركز الجامعي عبد الله مرسلي–تيبازة–، الجزائر، zerrouki.fatima09@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/30 تاريخ القبول: 2022/03/12 تاريخ النشر: 2022/03/15

ملخص:

ان اصلاح منظومة الدعم الذي تبنتها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال اصبح امرا ضروريا، خاصة بعدما ارهقت خزينة الدولة بمليارات الدولار دون تحقيقها للعدالة الاجتماعية و رفع الغبن عن الطبقة الهشة.

لذا قمنا بتسليط الضوء من خلال هذه الورقة البحثية على واقع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2010–2020 والوقوف على إيجابياتها و سلبياتها وكذا العبء المترتب عنها اقتصاديا ، بتسجيل على سبيل المثال استفادة الخمس الخامس[طبقة الاغنياء]بنسبة 80% من اموال الدعم المرصودة لتحسين القدرة الشرائية بمختلف اشكالها فحين 20% تصل الفقراء.

لذا وجب مراجعة هذه السياسة من اجل الضبط المالي و تقليص عجز الموازنة و كذا دعما للاستثمارات المنتجة مع اقتراح بدائل و اليات اكثر موائمة وفعالية للانتقال السلس من الشمولية الى الانتقائية من اجل وصول الدعم لمستحقيه.

كلمات مفتاحية: الدعم الحكومي، التحويلات الاجتماعية، الدعم الصريح، الدعم الضمني

تصنيفات JEL : B55،E65

Abstract:

The reform of the support system adopted by the Algerian government since independence became necessary, Especially after it exhausted the state treasury with billions of dollars without achieving social justice and lifting the oppression of the fragile layer.

Therefore, we shed light through this research paper on the reality of the government support policy in Algeria during the period 2010-2020 and identify its pros and cons, as well as the economic burden, by recording, for example, the benefit of the fifth fifth [the rich class] at 80% of the support funds. Allocated to improve purchasing power in all its forms, when 20% of it reaches the poor.Hence, this policy must be reviewed in order to achieve financial control and reduce the budget deficit, as well as to support productive investments, with the proposal of alternatives and mechanisms that are more appropriate and effective for a smooth transition from comprehensiveness to selectivity in order for the support to reach those who deserve it.

Keywords: Government subsidies, social transfers, explicit subsidies, implicit subsidies

Jel Classification Codes: E65, B55

1. مقدمة:

شهد الاتجاه العام لسياسة الدعم الحكومي اتجاها تصاعديا في ظل التذبذبات الحاصلة في الاسعار العالمية بصفة عامة و اسعار المحروقات بصفة خاصة، و التي تعتبر أحد الدعائم المستخدمة لامتصاص هذه الصدمات على الصعيد الاجتماعي.

و الجزائر كغيرها من الدول التي سجلت توسعا بمعدلات موجبة للتحويلات الحكومية نظرا لأهمية هذه المنظومة على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي و السياسي رغم الضغوطات المتزايدة على الميزانية، مكلفة اياها مبالغ مالية معتبرة غير مستردة، ما سبب تعميق في عجز الموازنة في ظل تبعية الاقتصاد الجزائري للقطاع النفطي و تذبذب ايراداتها المتأتية منه خاصة مع تراجع اسعار المحروقات سنة 2015 وكذا 2019 و2020 مع جائحة كورونا.

حيث كشفت احصائيات لصندوق النقد الدولي ان منظومة دعم الاسعار المنتهجة من قبل الحكومة تمثل اكبر عقبة امام تطوير تنافسية و مردودية المؤسسات الجزائرية و على راسها القطاع العام على غرار مؤسستي سوناطراك وسونلغاز، مع تسرب القدر الكبير منه لغير مستحقيه.لذا وجب اصلاح عميق للمنظومة بجعلها اكثر كفاءة و فعالية ودقة، في سبيل التخلي عنها تدريجيا.

ونزولا مما سبق، يمكننا صياغة التساؤل التالي:

ما الجدوى من سياسة الدعم الحكومي في الجزائر؟ وهل حقا تستجيب لمبادئ العدالة الاجتماعية و معايير الكفاءة الاقتصادية؟

وللإجابة على هذا تساؤل نستصيغ الفرضية التالية:

- ان الهدف الاساسي من الدعم الحكومي في الجزائر هو تحسين المستوى المعيشي و تقاربه ،وقد دنت من تحقيقه
- بلغ نصيب الطبقة الهشة و ذوي الدخل المحدود من مخصصات الدعم حصة الاسد.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى:

- تحليل واقع سياسة الدعم المطبقة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة 2010-2020
- ابراز مدى نجاعة هذه السياسة على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي
- تقديم مقترحات من شانها التخفيف من اثارها السلبية.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا على المنهج التحليلي لإبراز الاطار المفاهيمي لسياسة الدعم الحكومي مع عرض تقييمي لها من خلال عرض جداول احصائية و التعليق عليها. حيث سنتناول في ثلاث نقاط:

- الاطار المفاهيمي لسياسة الدعم الحكومي؛
- تشخيص سياسة الدعم الحكومي؛
- تقييم سياسة الدعم الحكومي.

2. الاطار المفاهيمي لسياسة الدعم الحكومي:

يكتسي موضوع الدعم اهمية بالغة في العلاقات الاقتصادية، حيث تطرق اليه لأول مرة في الاتفاق العام للتعريفة و التجارة سنة 1947،غير انه بقي غامضا لغاية سنة 1994 مع ميلاد اتفاق الدعم و التدابير التعويضية.

1.2 تعريف الدعم الحكومي:

ويعرف الدعم لغويا بانه المال المدفوع من طرف الحكومة او منظمة من اجل خفض كلفة الخدمات او انتاج المنتجات (**oxford, 2020**)

اما اصطلاحا فيعتبر الدعم الحكومي احد ادوات المستخدمة من طرف الدولة للتأثير على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، فهو المساهمة المالية التي تقدمها الحكومة او اي هيئة عامة تحقق منفعة لمن يحصل عليها. (**Cox, 2006, pp. 25-39**)

اما عن المنظمة العالمية للتجارة "2006" فقد عرفته على انه: مجموعة التحويلات المالية من الحكومة الى قطاع اقتصادي معين او لشركة وطنية كانت او حاصة قصد المساعدة على تحسين المردودية للحفاظ على سعر المنتج او الخدمة عند مستوى منخفض تماشيا مع القدرة الشرائية للمواطن. (مميش سلمى و عيدودي، 2018، صفحة 4)

و تصرفه وزارة المالية الجزائرية الى بعض اشكال الاعانات التي تقدمها الدولة بصورة مباشرة او غير مباشرة للأفراد كمنتجين او مستهلكين قصد التخفيف من عبء تكاليف المعيشة و لتحقيق عملية اعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الاقل دخلا في المجتمع، ما يؤدي الى تحقيق درجة من العدالة الاجتماعية. (حنصال ا.، 2017، صفحة 111)

واجمالا يعرفه اخرون على انه كل ما تتحمله الدولة في الموازنة العامة من اعباء نتيجة (حنصال ا.، 2017، صفحة 112):

-للفروق السعرية بين السعر الاقتصادي و السعر الاجتماعي للمنتجات من اجل المحافظة على القدرة الشرائية للذوي الدخل الضعيف؛

-الفروق السعرية بين سعر الاقتصادي الحقيقي و المخفض بالنسبة للمواد الاولية و السلع الوسيطية التي تدخل في العملية الانتاجية؛

-خسائر الشركات العمومية و المرفق العام.

2.2 انواع الدعم: ونجد

الدعم بالطلب: وهو الدعم الذي تقدمه الحكومة للمستهلك بصفة مباشرة او غير مباشرة:

- الدعم الحكومي المباشر (الصريح): يقصد به الانفاق العام الذي يتم تسجيله بصورة واضحة و صريحة كمبالغ مالية مخصصة سنويا في الموازنة العامة للدولة من اجل توفير سلع و خدمات بأسعار اقل من تكلفة الانتاج او الاستيراد.
- الدعم الحكومي غير المباشر(الضمني): يتمثل الارادات الضائعة و التي لا تظهر في الموازنة العامة لكنها تساهم في زيادة العجز و نعني بها الفرق بين اسعار بيع بعض المنتجات المعروضة التي ينتجها القطاع العام و بين تكلفة انتاجها او الفرق بين اسعار بيعها محليا و بيعها في السواق العالمية .

دعم العرض: و يشمل بالأخص دعم الانتاج، عدم التصدير، دعم التشغيل.

3.2 اشكال الدعم:

ويمكن للدعم ان يكون :

- الدعم العيني: ويكون بتدخل الدولة لتخفيض اسعار بعض السلع الضرورية و الاساسية لحياة الافراد مما يؤدي لزيادة الدخل الحقيقي او تقديم مدخلات العملية الانتاجية باقل من سعر التكلفة كالمازوت ...
- الدعم النقدي: هو تقديم الاموال السائلة للمستفيدين المستحقين الذين تتوفر فيهم الشروط لجعلهم اكثر مقدرة لشراء مستلزماتهم او تقديمه لتشجيع الاستثمار تحت ما يسمى بالحوافز.

- امتيازات جبائيه: من خلال تخفيف العبء الضريبي او شبه الضريبي الذي يستفيد منه عادة ارباب العمل و القطاعات الناشئة والاستراتيجية
- سياسة شرائية حكومية: وهو شائع في المنتجات الفلاحية من اجل ضبط الاسعار و التموين، حيث تقوم الدولة بشراء منتوج اساسي لتحفيز عملية انتاجه و تكوين مخزون استراتيجي منه.
- شراء اسهم في البورصة: و ذلك لضمان مستوى معين للأسعار خاصة في ظل الازمات تجنبا للإفلاس
- تحمل المخاطر: و تأخذ هذا الدعم شكل تحمل مخاطر تجارية او سياسية في حالة المعاملات الدولية ، او ضمان القروض او منح قروض بشروط تفضيلية للجهة المستفيدة .

4.2 اهداف سياسة الدعم:

ان ما يدعو الحكومة لتطبيق هذه الالية هو: (احمد الشعري و محمد الدخيل، 2019، الصفحات 4-5)

– حماية الطبقة الهشة و ذوي الدخل الحدود عن طريق دعم منتجات و خدمات المعيشة؛

– دعم الصناعات الوطنية من خلال تحفيز الشركات بتوفير مستلزمات بأسعار مناسبة او مدعمة من اجل تعزيز قدرتها التنافسية التصديرية؛

– ينظر لدعم توزيع الموارد على انه سياسة لتقاسم ثروة البلد النفطي؛

– تقديم المساعدات المالية للقطاعات الحيوية لتشجيع الاستثمار و العمالة؛

– يمكن ان يكون الهدف منه سياسي لإضفاء الطمأنينة و تصريف حالة الاحتقان القائمة؛

– الية لتقليص الفوارق الاجتماعية بما يمكن الانتعاش الاقتصادي الشامل و تقارب مستويات الدخل لدى اغلب الفئات الاجتماعية المتوسطة و المنخفضة الدخل؛ (**Zine & Zine el abidine djelil, 2016, p. 2**)

– الحد من تقلبات اسعار المواد الاولية و دعم استقرارها

5.2 الاثار المترتبة عن سياسة الدعم الحكومي:

من بين الاثار السلبية المترتبة عن هذه السياسة :

– يتسبب الدعم الحكومي في تحميل الموازنة الحكومية مبالغ مالية كبيرة على حساب الانفاق على التعليم و الصحة و البنى التحتية؛

– تحقيق عجز في موازنة الدولة و التي تزداد نسبتها سنويا بزيادة المبالغ المخصصة للدعم، الامر الذي يحول دون تحقيق المعدلات المنشودة للنمو الاقتصادي؛

– يتسبب في سوء عدم الرشادة في استخدام المنتجات المدعمة و كذا يساهم في الاسراف استهلاكها؛

– الاخلال بالعدالة من خلال استفادة الجميع من الدعم سوآءا الفقراء او الاغنياء يترتب عليه عدم تحقيق الاهداف المرجوة منه، ما يساهم في تفشي الفساد و التلاعب في المقررات المدعمة و الاتجار فيها.

– الافراط في استهلاك المواد المدعمة الى حد التبذير

لذا وجب من الحكومة ترشيد الدعم عن طريق رقمنة الارضية للاقتصار على الطبقة الهشة و ذوي الدخل المحدود و الضعيف، وكذا فرض الرقابة على مراحل عمل المنظومة مع تشديد العقوبات على المخالفين للتعليمات المنظمة للألية، مع التأكيد على ان تكون هناك مرحلة انتقالية لرفع الدعم تدريجيا بما يتناسب وتحسين الاجور والمستوى المعيشي. (طيبي و نوري، 2019، الصفحات 5-6)

ان الاهتمام بتوفير البيئة المناسبة المحفزة لجذب الاستثمارات الصناعية و الفلاحية مع تطوير التشريعات من شانه خلق العديد من فرص العمل و امكانية رفع الاجور ما يكفل علاج التشوهات الاقتصادية و الغاء الدعم الحكومي بمختلف اشكاله.

3. تشخيص لسياسة الدعم الحكومي في الجزائر :

كل سنة، تقوم الحكومة الجزائرية بتقديم دعم مالي وضخ اعانات تدرج في بند نفقات التسيير تحت ما يسمى الدعم الحكومي و التحويلات الاجتماعية بنسبة تتراوح ما بين 10% من الناتج المحلي و 20% من ميزانية الدولة . هذه السياسة جعلت من الدولة موزعة لمواردها المتأتية اساسا من المحروقات لا دولة منتجة .

1.3 تطور بالأرقام للتحويلات الاجتماعية

ان الافراط في تقديم الدعم يسمح باتساع عجز الموازنة ويؤثر سلبا على كفاءة الانفاق. مما يستوجب على الحكومة وضع ميكانيزم يهدف الى تحديد دقيق للفئات المعنية وعقلنة و ترشيد النفقات العمومية للقضاء على مظاهر التبذير و التهريب السلع المدعمة من اجل تقليص فاتورة التحويلات الاجتماعية التي قدرت بحوالي 16 مليار دولار سنويا منها حوالي 3.5 مليار دولار موجهة لدعم السلع واسعة الاستهلاك.

الجدول 1: تطور التحويلات الاجتماعية ما بين 2010-2023

السنوات	التحويلات الاجتماعية بألاف د.ج	اجمالي الناتج المحلي بألاف د.ج	نسبة التحويلات من الناتج %	ايرادات المحروقات بألاف د.ج
2010	2.837.999.823	11.991.567.000	23	1.835.800.000
2015	4.972.278.494	16.712.675.400	29	1.722.940.000
2016	4.807.332.000	17.514.634.900	27	1.682.550.000
2018	4.584.462.233	20.452.300.000	22	2.776.218.000
2020	4.893.439.095	18.403.415.000	26	6.289.723.000
2021	.5.011.315.000	/	/	2.346.110.000
[1]2022	5.358.885.014	/	/	2.130.896.267
[1]**2023**	5.505.409.719	/	/	2.266.386.047

Source : (rapport de présentation du projet de loi de finances, 2009-2020)

ارتفعت التحويلات الاجتماعية من 2837 مليار د.ج سنة 2010 الى 4972 مليار دج سنة 2015 اي بحوالي الضعف خلال 05 سنوات اي من سنة 2010-الى غاية سنة 2015، الا ان نسبة الدعم من الناتج المحلي بقيت عند متوسط 25%. وما يلاحظ ايضا ان قيمة التحويلات الاجتماعية لها علاقة طردية موجبة مع ارتفاع الايرادات النفطية [كما هو ملاحظ في جدول] خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية 2020، وبالرغم من الانتكاسة الاقتصادية العالمية بسبب جائحة كورونا و توقع انخفاض مداخيل الجبائية النفطية غير ان سياسة الدعم متواصلة مسجلة ارتفاعا لتصل الى 5505 مليار دينار كما هو متوقع سنة 2023.

[1] ارقام تقديرية

2.3 هيكل الدعم الحكومي في الجزائر:

يقسم هيكل الدعم الحكومي في الاقتصاد الجزائري الى 09 فئات: دعم السكن و عدم الاسر الذي يتكون من الاعانات العائلية ودعم التعليم و دعم اسعار المواد الاساسية و دعم الطاقة (الكهرباء و الغاز و الماء) و دعم المتقاعدين و دعم المجاهدين و دعم الصحة و اخيرا دعم المعوزين و ذوي الاحتياجات الخاصة و ذوي الدخل الضعيف

الجدول 2: انواع الدعم في الجزائر

نوع الدعم		شكل الدعم
مواد الطاقة	المازوت	دعم غير نقدي من خلال خفض اسعار المازوت
	البنزين	دعم غير نقدي من خلال خفض اسعار البنزين
	الغاز الطبيعي	دعم غير نقدي من خلال تخفيض الاسعار.
	الكهرباء	دعم موجه لمستخدمي غاز المطبخ و الكهرباء في 13 ولاية في شكل اسعار تفضيلية حيث تستفيد الاسر و الذين يعملون في الزراعة في 10 ولايات من ولايات الجنوب من خصم 50% على استهلاك طاقة بحد اقصى قدره 10.500كيلو واط/سنة
دعم السلع الغذائية الاساسية	القمح و مشتقاته	دعم نقدي من خلال موازنة عامة لمادة القمح الصلب و اللين و الشعير لفائدة المستهلكين من جهة و ضمان سعر معين للخبز و من جهة اخرى لفائدة المزارعين المحليين من خلال شراء بأسعار مجزية مقارنة بأسعار الاستيراد.
	السكر	تم دعم الواردات من السكر البني و الابيض من خلال الغاء الرسوم الجمركية و الضريبة على القيمة المضافة و تحديد السعر السوقي
	الزيت الغذائي	يتم دعم الواردات منه من خلال الغاء الرسوم الجمركية و الضريبية على القيمة المضافة و تحديد السعر السوقي
	الحليب	يوجه الدعم لأكياس الحليب المنتجة من طرف الديوان الوطني للحليب وذلك من خلال استيراد مسحوق الحليب و بيعه للمحولين بأسعار مقننة
دعم الخدمات الاجتماعية	الاسكان	تقديم عدم في شكل منح مباشرة للمستفيدين من الصندوق الوطني للاسكان
	مياه الشرب	دعم نقدي لوحدات تحلية مياه البحر كتعويضات مالية عن الفروق السعرية بين سعر التوزيع و الكلفة
	النقل	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة
	التربية و التعليم العالي	متمثل في: -مساعدات مالية تمنح للتلاميذ خلال الاطوار الثلاثة الابتدائي-المتوسط –الثانوي و تقدر ب 3000دج -الدعم الموجه للخدمات الاجتماعية (المطاعم ، الايواء، النقل) -المنح المالية كل ثلاثي -منح التكوين و التربصات -مجانية الكتب المدرسية للتلاميذ المعوزين -يشمل الدعم التعليم و بشكل رئيس التحويلات المباشرة من ميزانية الدولة المنح الدراسية، الاطعام، نقل الطلاب، المنح الجامعية
	الصحة بخلاف الرعاية الصحية	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة
	الادوية البشرية	دعم نقدي من خلال خفض الضرائب

	اخرى: -معاشات المتقاعدين -معاشات المجاهدين -عدم الفقراء و المعوقين و ذوي الدخل المنخفض	دعم نقدي من خلال الموازنة
دعم الانتاج الزراعي و الحيواني	الصادرات الزراعية	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة
	مدخلات الانتاج الزراعي	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة
	الاسمدة و المخصبات	دعم نقدي من خلال خفض الضرائب و الرسوم الحكومية
	مياه الري	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة
	اعلاف حيوانية	دعم نقدي من خلال خفض الضرائب و الرسوم الحكومية
دعم الانتاج الصناعي	مدخلات الانتاج الصناعي	دعم من خلال تخفيض الضرائب و الرسوم الحكومية
دعم مؤسسات الانتاجية و الخدماتية في القطاع العام	مؤسسة حكومية خدمية كالخطوط الجوية و البحرية وغيرها	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة للخطوط الجوية و الشركة الوطنية للسكك الحديدية
	مؤسسة حكومية انتاجية	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة

المصدر: (طارق، 2018)

ما ملاحظ من خلال الجدول السابق ان الحكومة الجزائرية تعمد في تقدمها للدعم على اشكال مختلف فمنها ما هو موجه للسكن و المواد الغذائية ومنتجات الطاقة وكذا المنتجات الفلاحية و المؤسسات الحكومية الانتاجية و الخدمية بطريقة مباشرة عن طريق المساهمة العينية او بطريقة غير مباشرة من خلال تخفيض اسعار المواد الطاقوية او تقديم اعفاءات ضريبية او تخفيضات ضريبية على الادوية البشرية ام الاسمدة و الاعلاف الحيوانية وغيرها او في شكل دعم فوائد القروض الموجه للإسكان و الفلاحة و المؤسسات الناشئة و غيرها من القطاعات الانتاجية و الخدمية.

الجدول 3: تطور طبيعة الاعانات الحكومية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة 2010-2020

الوحدة: مليار د.ج

طبيعة الدعم/السنة	2010	2014	2016	2017	2018	2020
دعم السكن	324.517	255.192	471.294	304.930	396.07	384.33
الاعانات العائلية	44.429	42.478	42.717	41.585	427.6	453.35
دعم التعليم	87.603	103.012	114.425	116.861		
دعم اسعار المواد الاساسية	96.151	213.693	224.499	189.929		
دعم اسعار الطاقة(الكهرباء و الغاز	90.447	62.957	62.839	65.107		
دعم المتقاعدين	144.030	252.097	243.513	236.789	256.21	288.37
دعم الصحة	199.275	320.478	321.343	330.186	330.21	354.67

دعم المجاهدين	124.758	180.557	197.719	197.859	200.45	198.39
دعم المعوزين و ذوي الاحتياجات الخاصة و ذوي الدخل الضعيف	128.758	178.659	163.221	147.525	153.3	168.37
اجمالي التحويلات	1239.260	1609.123	1840518	1630771	1763.82	1847.51
نسبة التحويلات من ميزانية الدولة%	26.6	21	23.1	23.7	24.1	/
نسبة التحويلات من الناتج المحلي الخام%	10.3	9.4	10.5	8.4	8.4	/

Source : (rapport de présentation du projet de loi de finances, 2009-2020)

ظلت نسبة التحويلات لي عشرية من الزمن كما هو موضح في الجدول السابق تتراوح ما بين 10% و 8% من قيمة الناتج المحلي الاجمالي في المقابل توسطت نسبتها حدود 24% من قيمة الميزانية و هو مبلغ معتبر ، اذ يصب و بشكل رئيسي في الدعم الصريح للمواطنين من اجل الرفع بالمستوى المعيشي في ظل ارتفاع معدلات التضخم وهوما تعكسه مخصصات الميزانية العامة. اذ مثل حوالي ثلث اي ما نسبته 26.6% منها و 10.3% من الناتج سنة 2010 وهو اعلى نسبة سجلت له خلال الفترة الممتدة 2010-2020، و هذا نظرا لارتفاع قيمة الدعم الموجه لقطاع السكن من اجمالي التحويلات، حيث قدرت نسبتها حوالي 26% و كذا الاعانات الموجه لأسعار الطاقة [الكهرباء، الغاز و الماء]

كذلك عرفت مخصصات الدعم لأسعار السلع الاساسية ارتفاعا محسوسا من 96 مليار دج سنة 2010 الى 213.6 مليار دج سنة 2014 للتواصل في الارتفاع بعد السنة و ذلك بسبب ضم كل من مادتي السكر الابيض و الزيت الغذائي الى قائمة المنتجات المدعمة. (مرسوم تنفيذي، 2011)

ان مخصصات الاعانات المالية الموجه لتغطية الدعم الموجه للسكن و الاسعار المواد الاساسية و كذا الطاقة تمثل لوحدها 45 حوالي% من مجموع مخصصات دعم الحكومة. هذا ما يعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة في دعم الاجتماعي للأفراد و بشكل مباشر.

اما فيما يخص بالإعانات الحكومية غير المباشرة (الضمني) و التي لا تظهر في الموازنة الا ان لها تكلفة مالية ضائعة، حيث يتعلق الامر بالإعانات المقدمة من خلال التنازل على المقبوضات مستحقة او اعادة شراء الديون المرتبطة بالاختلالات المالية لمؤسسات اقتصادية وطنية او تعويضها لتحقيق التوازن من جراء بيع منتجاتها بأسعار ادارية كالشركة الوطنية لتوزيع الغاز و الكهرباء او تقديم اراضي للبرامج السكنية بتكلفة صفرية

يشكل الدعم الضمني الموجه لمواد الطاقة حصة الاكبر من مجموع الدعم الضمني نسبة64%، [..باعتبار ان الدعم المخصص للوقود بالدرجة الاولى يليه الدعم الموجه للغاز الموجه لإنتاج الكهرباء ثم الدعم الموجه للغاز الطبيعي، حيث عرف ارتفاعا من 1923 مليار دج سنة 2012 الى 2080.45 مليار دج سنة 2013 و تذبذب مع الحفاظ على الريادة لسنتي 2014 و 2015 نتيجة لانخفاض الاسعار العالمية النفطية و تضييق للفجوة السعرية بين سعر السوق و سعر الانتاج]، يليه اعانات الضريبية بنسبة 33% ثم الاعانات الخاصة بالعمليات العقارية ب2%. (**Rapport de présentation du projet de loi de finances, 2016-2020**)

الجدول 4: الدعم الكلي للحكومة في الاقتصاد الجزائري 2011 – 2020

	اجمالي الدعم الحكومي (مليار دج)	%	الدعم الصريح (المباشر)(مليار دج)	%	الدعم الضمني (مليار دج)	%
2011				14.2		
2012	4800	30.3	1868.6	11.8	2931.4	18.5
2013	4802.7	29	1574.4	9.5	3228.3	19.5
2014	4552.1	26.5	1991.3	11.59	2560.8	14.9
2015	2293	13.6	926	5.5	1367	8.1
2018	-		-	8.7	-	
2019	-		-	8.8	-	
2020	-		-	9.8	-	

Source : (rapport de présentation du projet de loi de finances, 2014-2021)

(IMF, 2016, p. 30).

يقدر حجم الدعم الكلي ب4800 مليار دج ما يعادل 30% من اجمالي الناتج المحلي مع تسجيل انخفاض محسوس في معدله سنة 2015 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي بتراجع قدره 15.4 % نتيجة انخفاض اجمالي الدعم الضمني بحوالي 4.6% بسبب تراجع اسعار العالمية المواد الطاقة [كما وضحناه سابقا] . بالرغم من تسجيل معدلات دنيا لمخصصات الدعم المباشر في الاقتصاد الجزائري متراوح نسبته بين 5% و 14 %من اجمالي الناتج الا انها تعتبر كمورد مالي ضائع لا ينتج عنه ايرادات او قيمة مضافة عدا الاعفاءات الضريبية المشجعة للاستثمار ،وهذا ما يؤثر سلبا على الاداء الاقتصادي لمختلف القطاعات.

4. تقييم سياسة الدعم في الجزائر:

ان عملية الدعم في الجزائر ماهي الا عملية لإعادة توزيع الريع، حيث تخصص الدولة اكثر من25% سنويا من ايرادات ميزانيتها لتغطية مخصصات الدعم الحكومي، والتي هي اصلا ايرادات المتأتية من قطاع المحروقات. ان عدد الصناديق المخصصة لهذه العملية هو 14 صندوق موجهة بصفة موجبة للتحويلات الاجتماعية ما جعلها تزاحم المخصصات الموجهة نحو النمو و الانفاق التراجعي.

1.4 رصيد الميزانية:

يسجل سلبية رصيد الميزانية طوال الفترة الممتدة من 2010-2020، اعلاها سنة 2015 مقارنة ببقية السنوات ،حيث انتقل العجز من 178.2 مليار دج سنة 2010 الى 2621.7 مليار دج سنة 2015 مسجلا ما قيمته 15.3-% بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي سنة 2015، وهذا راجع الى انخفاض الايرادات النفطية و التي حدثت منتصف 2014 الراجعة الى انخفاض سعر البرميل الى53 $ ليستمر الى غاية 2016. غير ان رصيد عجز الميزانية اخذ في الانخفاض بدءا من سنة 2016 نتيجة الاجراءات الرفع من قيمة الجباية العادية و احلالها محل الجباية النفطية وكذا القرض السندي 2016 و التمويل غير التقليدي 2017، اضافة الى جائحة العالمية كورونا COVID-19 نهاية 2019 و مطلع 2020، والتي ادت الى انخفاض الايرادات النفطية الى 1394.7 مليار دج المتأتية من انخفاض سعر البرميل الى 48.68$ مقابل 63$ من نفس الفترة. اضافة الى تسجيل انخفاض في النفقات العامة ب36% مقارنة بسنة 2018. هذه العجوزات المتتالية وجب ترشيدها و توجيهها.

الجدول5: تطور رصيد الميزانية خلال الفترة الممتدة 2010–2020

الوحدة مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الايرادات العامة		رصيد الميزانية	رصيد الميزانية/ناتج محلي الاجمالي %
		اجمالي الايرادات العامة	ايرادات المحروقات		
2010	4466.9	4392.9	2905	- 178.2	- 1.5
2015	7656.3	5103.1	2373.5	- 2621.7	- 15.3
2016	7297.4	5110.1	1781.1	- 2245.3	-13.5
2018	7732.1	6389.4	2349.6	- 1833.4	- 4.8
***2020**	5011	4388.9	1394.7	- 1753.62	/

المصدر: (بنك الجزائر، 2010–2018)

* (SROT, 2019-2020)

2.4 توزيع الدعم الحكومي في مختلف القطاعات:

قامت الحكومة بتوزيع الاعانات الحكومية على الانشطة الاقتصادية على النحو التالي:

1.2.4 دعم النشاط الاجتماعي:

واصلت نفقات التسيير بشقها الاجتماعي في الارتفاع كما هو ملاحظ من خلال الجدول، حيث ارتفع الدعم الموجه للمؤسسات الصحية العمومية و المتخصصة ب 354.67 مليار دج سنة 2020وهذا تكريسا لمبدا مجانية الصحة، اين نجد ان كلفة المريض الواحد لدى الخزينة العمومية مقدرة ب10 الاف دج عند الاستشفاء مقابل دفعه ل50دج كمبلغ رمزي للكشف الطبي و 100دج /لليلة الواحدة، الامر الذي دفع بجميع شرائح المجتمع من الاستفادة من هذه الصيغة من الدفع، ما ولد الضغط على المؤسسات الاستشفائية العمومية، الامر الذي دفع بالمرضى من ذوي الدخل المتوسط و المحدود الذهاب الى العيادات الخاصة رغم ارتفاع تكلفتها. (الشروق، 2013)كما شملت على منح للمجاهدين و المعطوبين و ذوي الحقوق ، وكذا معاشات المتقاعدين الاجراء و الغير الاجراء. اضافة للمنح المقدمة من طرف وزارة التضامن و ترقية المرأة و الموجهة ايضا للمعاقين و ذوي الهمم و الشيخوخة حيث قامت هذه الاخيرة بتخصيص غلاف مالي قدر ب48 مليار دج سنة 2014 من اجمالي 135 مليار دج كغلاف مخصص في اطار جهاز المساعدة في الادماج الاجتماعي لحاملي الشهادات. (سي محمد و بن حبيب، 2019، صفحة 149)

ضف الى ان الانفاق الشهري للمنتجات المدعمة من طرف الخمس الاول الممثل لطبقة الاشد فقرا يمثل 72% من اجمالي ما ينفه الخمس الخامس الممثل لطبقة الاغنياء، ذلك ب 84 %من المواد الغذائية و ب16% من المواد الطاقوية ، (IMF, 2016, p. 38) بالرغم من ارتفاع اسعار هذه الاخيرة العالمية، الا ان اسعارها في الجزائر لا تزال الادنى، حيث احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عالميا بحسب منظمة غلوبال بتروليوم برايسز (GlobalPetrolPrices, 2021). ضف على سبيل المثال استيراد حوالي70 % من مادة القمح بنوعيه لتغطية العجز الداخلي ما ساهم في اخلال توازن ميزان المدفوعات، هذه المادة الموجه لإنتاج الخبز العادي بتكلفة 7.5 دج بمعدل يومي 03 ملايين قطعة خبز من اصل 40 مليون قطعة خبز توجه للقمامة، (خليفة و زقاي، 2014، صفحة 264)و لصناعة الحلويات و العجائن بمختلف انواعها اين تباع بأسعار حرة سمحت بتحقيق هامش ربح غير عادي للمنتجين.

ان الانتقال من دعم المواد الاساسية الى دعم انتاجها و تحقيق الاكتفاء الذاتي منها و ذلك للحد من فاتورة الاستيراد تكاليف الدعم

2.2.4 دعم النشاط الاقتصادي:

بلغت كلفة تطهير ديون شركات قطاع العام حسب بعض الخبراء 605.8 مليار دج سنة 2016 ما يعادل 3.6% من **PIB** و 9.5% من نفقات العامة وهذا من اجل الحفاظ على 300 الف منصب شغل في القطاع العام الاقتصادي على غرار مؤسستي نفطال و سونلغاز و التي تعاني عجوزات نتيجة تقديم منتجاتها بأسعار اجتماعية لا تغطي التكلفة الحقيقية لها. [2]اضافة الى تعبئة 3991 مليار دج بمعدل 6.8 مليار دج سنويا خلال 6 سنوات الاولى من العقد في صناديق خاصة بدعم الانشطة الانتاجية.[3]مع تخلي عن مبلغ 886.32 مليار دج كإعفاءات الجبائية اي ما يعادل 14% من نفقات الميزانية لتشجيع النشاطات الاقتصادية بهدف خلق القيمة المضافة و تشجيع الشغل.

كما سجل قطاع التحويلات الصناعية تراجعا في مساهمتها في الناتج بمتوسط قيمة مضافة 5.5% خلال الخماسي الاخير رغم الجهود و المخططات الحكومية لرفع اداء هذا القطاع ، و استفاد القطاع الفلاحي من دعم الحكومة لتغطية الفروقات السعرية للحبوب و المساهمة في توفير الاعلاف و الاسمدة، على سبيل المثال ساهمت سنة 2014 ب163 مليار دج للديوان الوطني للحبوب و44.6 مليار دج لدعم مادة الحليب، كما استفاد هذا القطاع بدعم سنوي بمتوسط 438 مليون دولار (Djellab , 2017)، غير ان حصته في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل شبه ثابت لم تتجاوز 13%خلال الفترة 2016-2019. (ONS, 2020)وبنسبة 1.8% من مساهمة السياحة في الناتج بالرغم من برامج الدعم الذي يستفيد منها القطاع.

3.2.4 دعم نشاط قطاعي التربية و التعليم العالي:

تخصيص غلاف مالي من اجمالي الدعم الحكومي سنة 2014 قدر ب32.7 مليار دج لتغطية النفقات المتعلقة بالإطعام المدرسي و 81 مليار دج كإعانات تسيير ديوان الخدمات الجامعية. (سي محمد و بن حبيب، 2019، صفحة 149) كل هذا من الاجل النهوض بهذا القطاع ، الا ان مجانية التعليم اوجدت نوعا التسيب و المبالات من طرف الطلبة الجامعيين و اللاكفاءة في التسيير من طرف الادارات العمومية ، وهذا ما تعرفه الجامعات الوطنية التي تركز اغلبها على الكم لا النوع، بالإضافة الى استفادة الاغنياء و الفقراء كلا على حد السواء من هذا الدعم. اضافة الى مساهمات مالية في مجال محو الامية و تشجيع الاندية الرياضية.

[2]تحتاج سونلغاز سنويا لدعم قدره 178 مليار دج لضمان توازنها المالي، حيث ان ضعف القدرة المالية لهذه المؤسسة تحول دون توسع استثماراتها و تجديد مرافقها، رغم زيادة الطلب على خدماتها

[3]تعتري هذه الصناديق الكثير من النقائص حيث يتم ادراج مبالغ اجمالية في قوانين ضبط الميزانية مع غياب لبرامج واجال تنفيذ من طرف الوزارات الوصية للعمليات التي انشات من اجلها.

5. خاتمة:

ان تخصيص الحكومة الجزائرية سنويا نسبة كبيرة من مواردها العامة لدعم الاسعار في سبيل الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، الية اثقلت كاهلها باعتبارها مكلفة و مرسوه على قواعد خاطئة، فضلا على دعمها للأسعار النهائية عند الاستهلاك[فبالنسبة للغاز و النفط، قد يصل الدعم الى 12% من اجمالي الناتج المحلي] عكس الدول المنتجة ، مما ساهم بقوة في تبذير موارد نادرة غير قابلة للاسترداد [كان من الاولوية توجيهها الى بنود اخرى] مع اضعاف تنافسية الجهاز الانتاجي الجزائري بمختلف مجالاته وتعزيز التبعية الاقتصادية للقوى الخارجية..

اضافة الى ذهاب معظم هذا الدعم الى من لا يحتاجونه فعليا ، حيث تجاوزت التحويلات الحكومية بشقها الاجتماعي و التي جمالا عتبة 1700مليار دج سنة 2020 من اجل الحفاظ على الطبقة الضعيفة و ذوي الدخل المحدود، استفادت منه هذه الاخيرة بنسبة 20% من اموال الدعم المرصودة لتحسين قدرتها الشرائية.

رغم نيل هدف السياسة، الا انها تبقى الحلقة الرئيسة في الموازنة وجب مراجعتها ووضعها بالشكل الصريح و توجيهها بشكل دقيق لمستحقيها [تسجيلها لزيادات ضعيفة مقدرة ب0.2% في معدلات النمو الاقتصادية حسب الدراسة القياسية اجراها الدكتور سي كمال محمد] وهذا من اجل الضبط المالي و تقليص لعجوزات الموازنة و كذا دعما للاستثمارات المنتجة التي لا تتجاوز 2% سنويا من مجمل 33% مخصصات الاستثمار العمومي ومن اجل بناء اقتصاد قوي و كفء ، لذا وجب:

- اصلاح عميق يهدف الى ارساء قواعد السوق بما يضمن التنافسية و الشفافية؛
- اعادة النظر كليا في منظومة الدعم المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية و توجيهها الى مستحقيه؛
- التخلي التدريجي لآلية الدعم للدفع بالطاقات الانتاجية للتنافسية وفتح الاسواق؛
- تركيز الجهود على تحسين مناخ الاعمال بما يضمن الاستقرار و الديمومة؛

6.قائمة المراجع:

- Ministere des finances *rapport de présentation du projet de loi des finances pour*(2009-2020). alger: (n°78 :12/2009, n°78 :12/2014, n°72 : 12/2015, n°76 :12/2017, n°81:12/2019, n°83 :12/2020).
- المرسوم التنفيذي، رقم 1-108، المؤرخ في (06 مارس, 2011).
- Ministère des finances *rapport de présentation du projet de loi de finances pour*(2014-2021) . alger: (2014-p16, 2015-p20,2016-p16-17, 2017-2021).
- IMF Country, *ALGRIA SELECTED ISSUES.* WASHINGTON: report n°16/128, Washington,USA ,(2016).
- Ministere des finance, *Rapport de présentation du projet de loi de finances pour*(2016-2020) *,* alger, (2016-p34, 2018-p48,2019-p36, 2020-p44).
- *GlobalPetrolPrices*, Retrieved from wold Dissed and Gasoline Prices 2021: https://www.globalpetrolprices.com/
- Cox, A. *Overview of Approaches for Assessing Subsidies. In OECD,subsidy reform and sustainable development:economic, environmental and social aspects.* Paris: OECD publishing. (2006).
- Djellab , S. *Communication sur le traitement de la question agricole à L'OMC:soutien interne, subvertions aux eoportations et acces au marché.* (OMC, Producteur(2017)) Consulté le 05 18, 2020, sur https://www.commerce.gov.dz/media/guide/source/doc-dgce/omc/omc6.pdf
- IMF. *ALGRIA SELECTED ISSUES .* op cit. (2016)
- ONS. *comptes économique 2016-2019.* alger. (2020).
- oxford. *definition of subsidy*. (2020). Retrieved 05 11, 2020, from https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/american_english/subsid
- *situation résumée des opérations trésor,* SROT. (2019-2020).
- Zine, b., & Zine el abidine djelil. (2016). THE SUSTAINABILITY OF ALGERIA'S SUBSIDIES, (groupe de recharche en economie des finances publiques): University of Tlemcen, tlemcen, Algerie.
- ابو بكر حنصال ، استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية و تحقيق العدالة الاجتماعية،(اطروحة دكتوراه). جامعة طاهري بشير. بشار، الجزائر: (2017).
- اسماعيل طارق. *سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية* . ابو ظبي: صندوق النقد العربي. (2018)

- الحاج خليفة، و وليد زقاي. دراسة تطبيقية حول ترشيد الدعم الموجه للمخابز و الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك في الجزائر.مجلة القدس للابحاث و الدراسات الاقتصادية،المجلد01 ،العدد*01*،(كانون الاول, 2014).
- بنك الجزائر ، *التقرير السنوي.(2018-2016-2015-2011)* للفترة،(2018-2010) .
- جريدة الشروق. (30 07, 2013). *الدعم التهم 156 مليار دج خلال 13 سنة* . (لمهيس امال، المحرر، و الشروق اونلاين) تاريخ الاسترداد 18 02, 2018، من اقتصاد: https://www.echoroukonline.com/
- حمزة طيبي ، و نور الدين نوري. (2019). انعكاس عجز الميزانية العامة على الدعم الحكومي في الجزائر للفترة 2009-2018. *السياسة المالية و النقدية* (الصفحات 5-6). مسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- سارة احمد الشعري ، و سارة محمد الدخيل. (11 05, 2019). *اثر الانفاق الحكومي على نمو المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985-2017*. تاريخ الاسترداد 20 12, 2020، من المجلة الالكترونية متعددة التخصصات: https://www.eimj.org/
- كمال سي محمد، و عبد الرزاق بن حبيب. (ديسمبر, 2019). تقدير اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.المجلد *15العدد*(02).
- مميش سلمى، و فاطمة الزهراء عيدودي. (2018). اثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر خلال 1986-2017.المجلد *13العدد*(26).